# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الخاص بمنحة تخفيف عبء فوائد الديون خلال عام ١٩٨٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الكتاب المتبادل الخاص بمنحة تخفيف عبء فوائد الديون خلال عام ١٩٨٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ شعبان سنة ١٤٠١ ( ٩ يونيو سنة ١٩٨١ )

أنور السادات

القاهرة فى ٣٠ مارس ١٩٨١

صاحب السعادة

"يشرفنى أن أشير إلى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث من الدورة التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مشاكل الدين والتنمية الخاصة بالدول النامية وإلى المناقشات التى دارت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة اليابان معونة اقتصادية لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ أخذا فى الاعتبار ديون جمهورية مصر العربية طبقا لاتفاق القرض المبرم بمقتضى الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية والسارى المفعول اعتبارا من ٢٩ أبريل ١٩٧٣ ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية وفقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها تسعة وعشرون مليونا وستمائة اثنان وثلاثون ألف ين ( ٢٩ , ٦٣٢ , ٠٠٠ ين ) (المشار إليها هنا فيما بعد " بالمنحة ") بغرض المساهمة فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

٢ ــ ( ١ ) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة لشراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين وكذا الخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط أن تنتج هذه المنتجات فى دول المنشأ الصالحة .

( ٢ ) تخضع القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه للتعديل الذى قد يتفق عليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

( ٣ ) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ الصالحة والمذكورة فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ــ ( ١ ) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى حر بالين اليابانى ( المشار إليه فيما بعد " بالحساب " ) لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوما من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات وتقوم بإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

( ٢ ) أن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين الياباني والمشار إليها فى البند( ٤ ) وأيضا القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) من البند ( ٢ ) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٤ ـ تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بإيداع المدفوعات بالين الياباني وبالقيمة المشار إليها فى الفقرة(١)فى الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية ( ٢ ) من البند ٣ ، ١٢ يوليو ١٩٨٠ إلا إذا تم مد المدة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ـ ( ١ ) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

( أ ) استخدام المنحة وفوائدها المتجمعة وذلك خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ ،

(ب) ضمان عدم دفع الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وتتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ( ١ ) من البند ( ٢ ) من مبلغ المنحة ،

( ج ) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما وفعالا فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها ،

( د ) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة اليابانية عن العمليات التى تتم على الحساب مع صور من العقود والفواتير وأى مستندات أخرى تتعلق بهذه العمليات بدون تأخير وبمجرد أن يتم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقا لنص الفقرة الفرعية ( ٢ ) من البند ( ٣ ) أو بناء على طلب الحكومة اليابانية .

( ٢ ) عدم إعادة تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٦ ـ يتم التشاور بين الحكومتين فيما بينهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه يشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد ، والتى تؤكدون فيها ما سبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز التنفيذ من تاريخ رد سيادتكم " .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم عظيم تقديرى .

توشيى يامزاكى
سفير فوق العادة للحكومة اليابانية
لدى حكومة جمهورية مصر العربية

---

القاهرة فى ٣٠ مارس ١٩٨١

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى جاء بها مايلى :

( يشرفنى أن أشير إلى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث من الدورة التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مشاكل الدين والتنمية الخاصة بالدول النامية وإلى المناقشات التى دارت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة اليابان معونة اقتصادية لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـــ أخذا فى الاعتبار ديون جمهورية مصر العربية طبقا لاتفاق القرض المبرم بمقتضى الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية والسارى المفعول اعتبارا من ٢٩ أبريل ١٩٧٣ ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية وفقا للقوانين واللوائح اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها تسعة وعشرون مليونا وستمائة إثنان وثلاثون ألفين (٢٩,٦٣٢,٠٠٠) (المشار إليها هنافيما بعد بالمنحة ) بغرض المساهمة فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

٢ ــ ( ١ ) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة لشراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين وكذا الخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشروط أن تنتج هذه المنتجات فى دول المنشأ الصالحة .

( ٢ ) تخضع القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه للتعديل الذى قد يتفق عليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

( ٣ ) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ الصالحة والمذكورة فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ــ ( ١ ) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى حر بالين الياباني ( المشار إليه فيما بعد بالحساب ) لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوما من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات تقوم بإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

( ٢ ) إن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين الياباني والمشار إليها فى البند (٤) وأيضا القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) من البند (٢) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٤ ــ تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بالقيام بإيداع المدفوعات بالين الياباني وبالقيمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) فى الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابى المشار إليه فى البند (٣) و (١١) يوليو ١٩٨٠ إذا تم مد المدة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ــ ( ١ ) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

( ا ) استخدام المنحة وفوائدها المتجمعة خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ ،

(ب) ضمان عدم تحمل دفع للرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وتتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (١) من البند ( ٢ )

( جـ ) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما وفعالا فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

( د ) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة اليابانية عن العمليات التى تتم على الحساب مع صور من العقود والفواتير وأى مستندات أخرى تتعلق بهذه العمليات بدون تأخير وبمجرد أن يتم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقا لنص الفقرة الفرعية ( ٢ ) من البند (٣) أو بناء على طلب الحكومة اليابانية .

( ٢ )عدم إعادة تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٦ — يتم التشاور بين الحكومتين فيما بينهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد ، والتى تؤكدون فيها ماسبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفيذ من تاريخ رد سيادتكم .

وإنه ليشرفنى كذلك نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن أؤكد الترتيبات السابقة وأن أوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ هذا الرد .

وإنى لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديرى .

عبد العزيز زهوى

وكيل الوزارة

لشئون التعاون الاقتصادى

# وزارة الخارجية

## قـــرار

### وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٩ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٥ ؛

قـــرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨١/٣/٣٠ ؛

د . بطرس بطرس غالى